مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد،12 العدد 2 والصفحة 48– 59

فعالية نظام التقاعد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

The effectiveness of the Algerian pension system in light of economic and social change

ط.د وعيل حنان *، أ.د ديب كمال

جامعة الجزائر3 الجزائر المركز الجامعي بتيبازة الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2020/11/15؛ **تاريخ القبول**: 2021/03/11 تاريخ النشر 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مدى فعالية نظام التقاعد في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في المحافظة على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد ، وذلك من خلال تشخيص طبيعة نظام التقاعد في الجزائر ومصادر تمويل النظام وكيف يتم تحديد قيمة المعاش والجهة التي تقوم بتسيير نظام التقاعد ثم تقييم النظام الاستعانة بمؤشرات مالية لقياس مدى فعالية النظام. ومن أهم ما توصلنا إليه في هذه الورقة البحثية، ضعف قدرة نظام التقاعد على الاستمرارية واختلال توازناته المالية في ظل انخفاض أسعار البترول، مما يستوجب بذل مجهود أكبر لتحقيق التوازن وذلك من خلال إعادة بناء نظام تقاعد فعال ورشيد.

الكلمات المفتاح : فعالية؛ توازنات مالية؛ الصندوق الوطني للتقاعد؛ اختلال؛ عجز.

Abstract: The present research paper aims to show the extent of efficiency of the Algerian Pension System in the shadow of the current economic and social conditions in preserving the financial balances of the national pension fund, through diagnosing the nature of the Algerian Pension System and the funding sources as well as the pension determination methods and the instance in charge of pension system management then the assessement of the system relying on a set of financial indicatord to measure the system efficiency. Most important finding in this research paper are the weakness of viability of the pension system and the desquilibruim that affects its financial balance through to reconstruction of an effective and rational pension system.

Keywords: effectiveness, financial balances ; national pension fund; dysfunctionning; deficit.

Résumé : Ce papier de recherche a pour but de démontrer a quel point est il efficace le système algérien des retraites a l'ombre des conditions, économiques et sociales actuelles dans la préservation des équilibres financiers de la caisse nationale de retraite, et ce, à travers le diagnostic de la nature du système algérien de retraite et les sources de son financement ainsi que les modalités de détermination des pensions et l'instance en charge du management du système de retraite et puis l'évaluation de ce système en s'appuyant sur des indicateurs financiers pour mesurer l'efficacité du systeme.les résultats de ce papier de recherche est la faiblesse du viabilité du système de retraite et le déséquilibre de ses équilibres financiers a l'ombre de la chute des prix du pétrole ce qui nécessite de consentir davantage d'efforts afin de réaliser l'équilibre, et ce, à travers la reconstruction d'un système efficace et rationnel.

* ط.د وعيل حنان ouail.hanane@univ-alger3.dz

Mots-clés : efficacité; équilibres financiers ; caisse national de retraite ; dysfonctionnement ; déficit.

1- تمهيد :

يعاني الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية من عدة تغيرات اقتصادية واختلالات في توازناتها المالية، ولم تقتصر هذه التحولات على الجانب الاقتصادي والسياسي، بل امتدت إلى الجانب الاجتماعي (نظام التقاعد) متأثرة بالظروف الاقتصادية للدولة لأن وجوده وديمومته مرتبط بشكل مباشر بالقطاع الاقتصادي، كما أن الضمان الاجتماعي هو حلقة الوصل بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية للدولة، فهو الضامن الأساسي للاستقرار الاجتماعي للبلاد ومن متطلبات العيش الكريم للمواطنين.

وقد عرف نظام التقاعد في الجزائر، مشاكل متكررة متعلقة بتوازناته واستمراريته في تغطية معاشات المتقاعدين على المدى الطويل في هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتغير باستمرار، فحساسية نظام التقاعد لا تقتصر فقط على الصدمات الديموغرافية، وإنما هي تتأثر بالتداعيات الاقتصادية التي تهدد السلامة المالية لنظام التقاعد.

ومن كل هذا نطرح الإشكال التالي:

- **هل نظام التقاعد في الجزائر فعال وهل استطاع مواجهة مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة الراهنة؟ وكيف انعكست الوضعية الاجتماعية والاقتصادية على النظام الوطني للتقاعد؟**

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعاني نظام التقاعد في الجزائر من اختلالات في توازناته المالية في الآونة الأخيرة لسبب نقائص في هيكلة النظام.
- يتمتع نظام التقاعد في الجزائر من مزايا عديدة، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على تأثره بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة.
- يحتاج نظام التقاعد في الجزائر إلى رفع كفاءته وتعزيز قدرته على الاستدامة المالية في الأجل الطويل؟

لقد تعددت الإسهامات النظرية التي اهتمت بدراسة نظم التقاعد ومختلف التحديات التي تواجهه في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبلور هذا في سياق المرحلة الراهنة لاختلال التوازنات المالية لصندوق التقاعد في الجزائر.

- نوال أقاسم، أطروحة دكتوراه بعنوان "إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية"، جامعة الجزائر 3، 2013: تناولت الباحثة في هذه الدراسة مشاكل واتجاهات إصلاح أنظمة التقاعد على المستوى العالمي ثم نظام التقاعد في الجزائر والإصلاحات التي مر بها خاصة مرحلة التسعينات، وخلصت في نهاية الدراسة بإبراز معالم إصلاح نظام التقاعد في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التجارب الأوروبية في اختيار منهج إصلاح منظومة التقاعد.
- عكريش كمال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " سياسات تمويل التقاعد في إطار التحولات الديموغرافية والاقتصادية– دراسة تطبيقية لحالة الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي" ، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي يابس، الجزائر، 2018: حيث ناقش المؤلف في هذه الأطروحة مسألة إصلاح نظام التقاعد التوزيعي وأثر التحولات الديموغرافية على هذا النظام، وسياسات الإصلاح على المتغيرات الاقتصادية الكلية ورفاهية الأجيال. وقد استخدم نموذج محاكاة لمختلف سياسات إصلاح نظام التقاعد الجزائري آخذا بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والديموغرافي. ولقد أشارت

النتائج التجريبية لهذه الدراسة إلى أن تركيبة "رفع معدل الاشتراك وتخفيض معدل التعويض تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية لنظام التقاعد التوزيعي، إلا أن أثرها على الادخار ومخزون رأس المال كان سلبيا، وإدخال ركيزة الرسملة كان لها أثر ايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أهمية الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى التعرف على واقع نظام التقاعد في الجزائر وتشخيص جوانبه، وقدرته على مواجهة الأزمات، من الاستعانة ببعض المؤشرات لقياس قدرة النظام على الحفاظ على استقراره المالي في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

منهج الدراسة:

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة أولا على المنهج الوصفي للإحاطة بجوانب الموضع من خلال تشخيص نظام التقاعد وتناول مختلف العناصر الملمة بالموضوع، وثانيا على المنهج التحليلي لمعالجة تداعيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الأخيرة على نظم التقاعد في الجزائر من خلال قياس مدى فعالية النظام وذلك اعتمادا على بعض المؤشرات لتفسير تلك التداعيات.

تقسيم الدراسة:

وقد قسمت هذه الدراسة في معالجة الإشكالية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تشخيص نظام التقاعد في الجزائر.

المحور الثاني: فعالية نظام التقاعد الجزائري في الحفاظ على استقراره المالي.

المحور الثالث: مقترحات تعديل نظام التقاعد في الجزائر.

1.1– تشخيص نظام التقاعد في الجزائر: تميزت منظومة التقاعد في الجزائر بعد الاستقلال بتعددها وتنوعها واختلافها، فقلد ورثت ثمانية أنظمة للتقاعد: النظام العام، نظام الموظفين، النظام الفلاحي، نظام المناجم، نظام العمال غير الأجراء، نظام عمال قطاع الكهرباء، نظام عمال السكك الحديدية، نظام عمال البحر. فقلد تعددت طرق ووسائل التمويل، وطرق تنظيم وسير هذه التنظيمات، كما تميزت بوجود اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالالتزامات أو الامتيازات التي تخص كل نظام ، إلا أنه مع صدور القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد المؤرخ في 02 جويلية 1983، تم إنشاء نظام يجمع كل الأنظمة في نظام واحد وموحد لا يفرق بين مختلف القطاعات، والذي يقوم على المبادئ التالية: (القانون 83-12، 1983، المادة 01)

- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير الحقوق؛
- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير الامتيازات؛
- توحيد التمويل.

1.1.1– طبيعة نظام التقاعد في الجزائر: اعتمد على المستوى الدولي نظامين للتمويل، ويختلف نظام التمويل من دولة إلى أخرى، وعموما يوجد نظامين اثنين نظام الرسملة ونظام التوزيع، ويعود اختيار أحد هذين النظامين للمعطيات السياسية والاقتصادية السائدة في الدولة.

– نظام الرسملة: هو تقنية تطبقها مؤسسات التأمين على الحياة وأيضا أنظمة التقاعد التي تعمل على المستوى الفردي أو الجماعي، فهي احتياطي فردي اختياري أو إجباري من أجل تغطية مرحلة التقاعد. (بن عبد الرحمان، 2005، ص 126)

– **نظام التوزيع**: يعمل هذا النظام على مبدأ التضامن بين الأجيال، حيث يتحمل الجيل الحالي النشيط دفع اشتراكات تحول إلى أداءات تدفع لأجيال سابقة محالة على التقاعد، أو حتى بين نفس الجيل.(TALFI, 2007, P13)

وقد انتهجت الجزائر نظام التوزيع، ومن مميزاته: اعتماده على فكرة التضامن ما بين الأجيال، فهو نظام محدد للأداءات حيث يتم إعادة توزيع الاشتراكات التي يدفعها في نفس الوقت كل من العامل الأجير، الذي يخصم من أجره مباشرة وبنفس الكيفية التي يتم بها خصم الضريبة على الدخل: القسط من الاشتراك الخاص بالتأمين على الشيخوخة، والمستخدم بعنوان تغطية عماله ضد خطر الشيخوخة وهكذا دواليك بين الأجيال. وبذلك تساهم الأجيال القادمة في تبادل حقوق بدون وجود أدوات تعاقدية خاصة تنظم هذا التبادل.

2.1.1– تمويل نظام التقاعد في الجزائر:

يعتمد هذا النظام في تمويله على المصادر التالية:

– **الاشتراكات**: وتعتبر أكبر وأهم مصدر لتمويل نظام التقاعد، فهي الركيزة الأساسية لإيراداتها، وهي مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية ما يفسر وجود علاقة بين قيمة مساهمته والخدمة الاجتماعية التي يستفيد منها، ويتوزع مبلغ الاشتراك على شكل أقساط يتحملها كل من العامل ورب العمل، وتوجه هذه الأقساط لتمويل أداءات الضمان الاجتماعي، وقد حددت معدلات الاشتراك المخصصة للتقاعد بـ: 18,25% أي (11% حصة رب العمل، 6,75% حصة العامل، 0,5%حصة صندوق الخدمات الاجتماعية) ولم تعدل هذه النسب منذ 2015.

وتتأثر فعالية تحصيل الاشتراكات بوعي المنخرط بواجباته نحو الضمان الاجتماعي، ثم بمدى فعالية التنسيق والتكامل بين المؤسسات ذات الطبيعة الإدارية والمالية مع هيئات الضمان الاجتماعي.

– **إعانات الدولة**: تتدخل ميزانية الدولة من خلال الإعانات وبعض التعويضات المتمثلة في دفع الفارق التكميلي أي الفرق بين المبلغ السنوي لمعاش التقاعد والحد الأدنى المحدد من طرف المشرع (القانون 99-03، 1999، المادة 25 مكرر 1)وكذلك الفرق بين النسبة القصوى لمعاش التقاعد التي حددها المشرع بـ 80% والنسبة الممنوحة لفئة المجاهدين المحددة بـ 100 % وذلك طبقا للمادة 25 مكرر-2 من القانون 99-03، وكذلك دفع الاشتراكات المستحقة على أصحاب العمل والعمال من باب التخفيضات عن السن وقدرة المشاركة في حرب التحرير الوطني المحسوبة بضعفها، وكذلك اشتراكات التقاعد المستحقة على أصحاب العمل والعمال من باب تخفيض حالات العجز، أيضا نجد تخفيضات عن فترة المشاركة في حرب التحرير الوطني للعمال، كما تتحمل ميزانية الدولة عمليات إعادة التثمين الاستثنائي لمعاشات ومنح التقاعد وكذلك الفارق بين المبلغ الشهري الأدنى لمعاش التقاعد. تسجل كل هذه الإعانات في نفقات التحويلات الاجتماعية للدولة المتعلقة بدعم التقاعد.

تتكفل الخزينة العمومية بتمويل هذا الجزء من النفقات أساسا من الضرائب التي تقتطعها الدولة والجماعات المحلية من الأفراد والمؤسسات، وجزء آخر من إرادات الدولة في شكل مساعدات (الضمان الاجتماعي)

– **مصادر أخرى**: هناك مصادر أخرى يمكن اللجوء إليها إضافة إلى المصادر السابقة لتمويل منظومة الضمان الاجتماعي، نذكر منها:

– الزيادات والقيم المالية لمخالفات التأخير وبعض العقوبات الأخرى: حيث يؤدي التأخر عن دفع المستحقات من طرف أصحاب العمل المكلفين إلى زيادات تأخير وكذا عقوبات تأخير، تساهم مساهمة معتبرة في تمويل الصناديق. (القانون 83-14، 1983، المادة 07)

– عوائد صناديق استثمار المساهمات والحقوق المقدمة من طرف العمال الموجهة لخدمة التأمين على البطالة والتقاعد المبكر: يقر القانون بمساهمة صناديق الاستثمار في التمويل، غير أن الواقع لا يشهد بقيامها بالمهمة على النحو الذي تتوخاه. (القانون 90-60، 1990، المادة 150)

3.1.1– الطريقة التي يتم بها تحديد قيمة معاش التقاعد: ويمكن تحديد قيمة المعاش الذي يستحقه الفرد عند التقاعد بأسلوب المزايا المحددة أو بطريقة الاشتراكات المحددة، وتقدر قيمة المعاش في الجزائر وفقا لأسلوب المزايا المحددة حيث تحسب كما يلي:

– مبلغ المعاش: هو متوسط الأجر مضروب في النسبة أو المعامل (محديد،2017، ص117) ، مع العلم أن الأجر المعتمد كأساس لحساب المعاش هو أجر المنصب الشهري المتوسط، للسنوات الأخيرة في العمل، حيث يبلغ أجر المعني أقصاه خلال حياته المهنية.

– نسبة المعاش: وهي عدد سنوات العمل X 2,5 % (حيث أن القانون حدد نسبة 2,5 % عن كل سنة عمل). ويشترط ألا يتجاوز المعاش 80% من الأجر المتوسط، وألا يقل عن 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

نلاحظ أن قيمة المعاش المستحق للفرد في أسلوب المزايا المحددة، ترتبط بمتوسط أجره الشهري خلال عدد محدود من السنوات السابقة على تقاعده مباشرة، وبالتالي فقد لا يتناسب معاشه مع ما سدده من اشتراكات طوال سنوات خدمته، وعندما يكون التناسب بين الاشتراكات المسددة والمعاشات المستحقة ضعيفا، لا يعتبر الفرد أن اشتراكاته هي مدخرات متاحة له عند تقاعده بل ينظر إليها كعبء ضريبي وقد يسعى إلى عدم الالتزام بسدادها.

4.1.1– الجهة التي تتولى مهمة إدارة أموال التقاعد المتاحة للنظام:

تتولى بعض الحكومات مهمة إدارة الأموال المتاحة لنظام التقاعد، كما توكل أيضا بعض الحكومات هذه المهمة لشركات خاصة من أجل تعظيم معدل العائد على استثمار تلك الأموال وبأقل قدر ممكن من المخاطر، بما يحقق مصلحة المشتركين في النظام، وذلك طبعا بعد وضع الإطار التنظيمي والقانوني الذي يضمن الكفاءة وتحقيق المنافسة بين هذه الشركات، أما في الجزائر فتتولى الحكومة إدارة أموال التقاعد من خلال الصندوق الوطني للتقاعد، كما أن توظيف أموال التقاعد ينحصر فقط في سندات الدولة فقط، ويرجع ذلك لضعف الاقتصاد الجزائري وقلة المشاريع الاستثمارية، وكذلك أيضا إلى ارتفاع درجة المخاطر وسعي الدولة لحماية تلك الأموال خاصة وأن صناديق التقاعد لا تحقق فائضا في معظم الأحيان.

2.1– فعالية نظام التقاعد الجزائري في الحفاظ على استقراره المالي: يعاني نظام التقاعد في الجزائر من اختلالات التي تؤكد أن النظام الحالي بحاجة لرفع كفاءته التمويلية وتعزيز قدرته على استدامته المالية في الأجل المتوسط والطويل، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بعض المؤشرات:

2.2.1– التطور المالي (الإيرادات والنفقات) للصندوق الوطني للتقاعد للسنوات (2001–2018): يظهر الجدول أدناه مدى تحقيق الصندوق الوطني للتقاعد لتوازنه المالي من خلال الفرق بين إيراداته ونفقاته خلال الفترة 2001-2018 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1: إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد للسنوات (2001-2018):

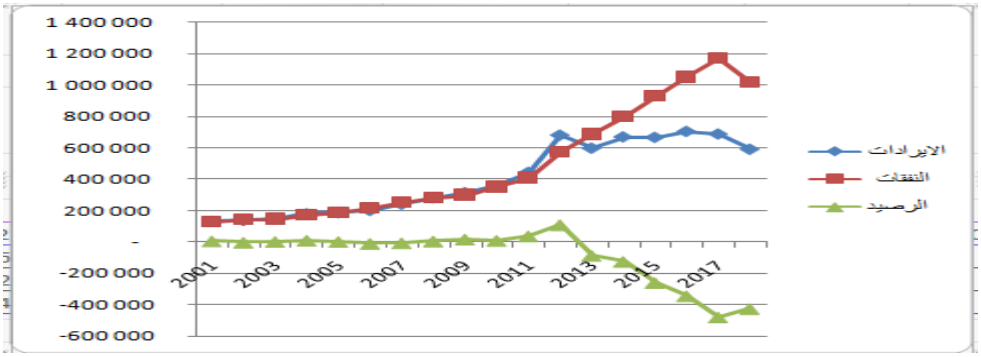

المصدر:من إعداد الباحثان مع الاستعانة بتقرير http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الزيادة المتتالية والمستمرة لموارد ونفقات الصندوق، حيث انتقلت من 135,14 مليار دج سنة 2001 إلى 669,6 مليار دج سنة 2017، ويرجع هذا النمو السريع إلى زيادة كتلة الأجور للعمال الجزائريين وتحسن القدرة الشرائية للعامل الجزائري سنة 2012 ارتفعت النفقات من 350 مليار دج إلى 1168,7 مليار 2017 مما سبب عجزا حادا في توازن الصندوق. ويظهر ذلك جليا في الشكل التالي:

وفيما يخص ارتفاع النفقات فيرجع ذلك إلى:

- الزيادات السنوية والمتتالية في معاشات ومنح المتقاعدين الناتجة عن التثمين السنوي للتقاعد كل ماي من كل سنة وإعادة تقييم امتيازات التقاعد؛
- تسجيل رصيد سالب في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب الزيادات الضخمة في الأجور سنة 2012 بآثار رجعية تصل إلى 5 سنوات وعدم تقسيمها على عدة سنوات؛
- الزيادات الهائلة في عدد المستفيدين من التقاعد قبل السن القانوني (التقاعد النسبي و التقاعد المسبق)، خاصة فترة ما قبل إنهاء تطبيق نظام التقاعد المسبق، وصدور قانون التقاعد الجديد في 2016؛
- إضافة إلى انهيار أسعار البترول، وبالتالي تراجع حصيلة الجباية البترولية خاصة أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وغير منتج.

2.2.1- نسبة تغطية الأفراد المسنين: ويتمثل في عدد الأفراد الذين يفوق عددهم 60 سنة ويستفيدون من معاش التقاعد مقارنة بعدد السكان الذين يتراوح عددهم 60 سنة فما فوق، ولقد قمنا بحساب هذا المؤشر وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (1): نسبة تغطية الأفراد المسنين خلال الفترة 2003-2017

السنوات	عدد المتقاعدين 103	عدد السكان أكبر من سنة 60 (103)	معدل التغطية %
2003	1 341	2 250	60
2004	1 423	2 315	61
2005	1 513	2 386	63
2006	1 606	2 455	65

67	2 530	1 688	**2007**
69	2 557	1 772	**2008**
71	2 614	1 859	**2009**
70	2 784	1 948	**2010**
71	2 919	2 075	**2011**
71	3 056	2 170	**2012**
70	3 121	2 190	**2013**
70	3 334	2 320	**2014**
71	3 484	2 482	**2015**
72	3 640	2 624	**2016**
73	3 803	2 767	**2017**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

يبين الجدول أعلاه تطور معدلات تغطية الأفراد المسنين من طرف نظام التقاعد الجزائري، فلقد سجل معدل التغطية سنة 1980 نسبة 15% و32% سنة 2000 (MEROUANI & autres, 2014, P134)، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض معدلات مشاركة الإناث من الأجيال السابقة إضافة إلى انخفاض نسب الاشتراكات، إلا أنه ابتداءا من سنة 2003 لوحظ ارتفاع نسبة التغطية إلى 60%، واستمرت في التطور تدريجيا لتصل إلى نسبة 73%، وعليه نلاحظ اتساع التغطية الاجتماعية للأفراد المسنين من طرف نظام التقاعد ويرجع ذلك إلى استفادة تهم من المنح الجزافية للتضامن.

3.2.1– احتياطات التمويل طويلة الأجل: يتوفر نظام التقاعد على الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (FNRR)، والذي تم تأسيسه بموجب مرسوم رئاسي سنة 2006، والذي يمول باقتطاع 3% من عائدات الجباية البترولية السنوية وذلك بهدف حماية النظام الوطني للتقاعد من التقلبات الاقتصادية وضمان استمراريته لفائدة الأجيال السابقة، وقد بلغ مجموع إيرادات الصندوق إلى 611 مليار دج سنة 2019 كما يوضحه الجدول رقم (2)، وتجدر الإشارة إلى أن استغلاله لا يتم إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، بناءا على تقرير يعده الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وذلك بعد استنفاذ جميع التدابير المتخذة لإعادة توازنات صندوق التقاعد.

الشكل 2: تطور حصة الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد من الجباية البترولية.

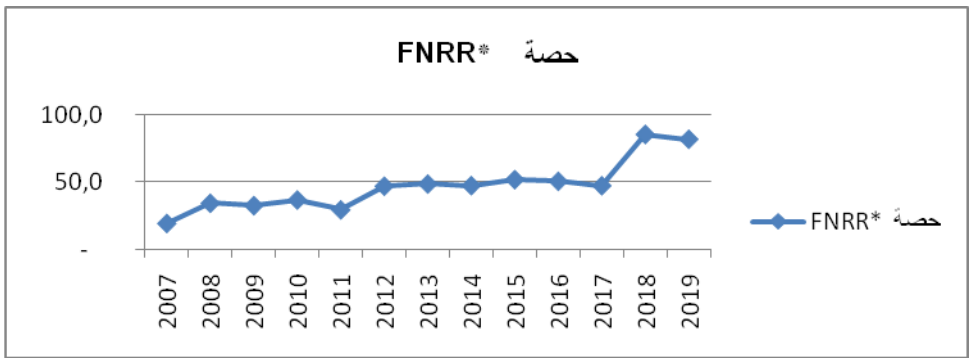

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات من 2007 إلى 2019.

4.2.1– معدل الإعالة: تعتبر الاشتراكات التي تقتطع شهريا من رواتب الأجراء المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق الوطني للتقاعد، وبالتالي فالرصيد المالي لهذا النظام كما رأينا سابقا يتأثر بتطور عدد النشيطين، وأن انخفاض عدد المشتركين يؤدي إلى عدم توازن النظام الذي يديره التوزيع.

ويتم حساب نسبة المشتركين /المتقاعدين، لقياس مدى استدامة النظام الوطني للتقاعد، وعليه فهي تمثل النسبة المثلى لقياس رصيد صندوق المعاشات وهي نسبة الإعالة. ويمثل الشكل 2 تطور نسبة (عدد المشتركين/ عدد المتقاعدين) من 2001 إلى 2017.

الشكل 3: تطور نسبة العلاقة (عدد المشتركين/عدد المتقاعدين) خلال الفترة2001 –2017

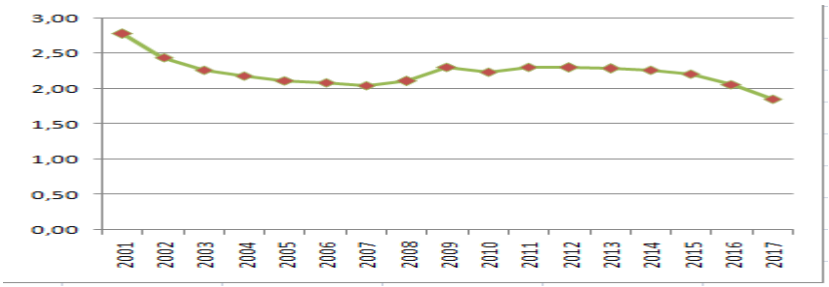

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات التقرير

http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

نلاحظ من خلال المنحنى السابق انخفاض نسبة الإعالة خلال هذه الفترة من 2001 إلى 2017 ، علما أنها في السنوات السابقة كانت 6 أشخاص، وفي 2000 سجلت هذه النسبة انخفاض من 3 أشخاص إلى تقريبا إلى شخصين في المتوسط بإمكانهم تغطية شخص واحد، ويعود ذلك إلى أنه عدد كبير من العمال فقدوا عملهم وبالمقابل ارتفع عدد المتقاعدين بسبب إنشاء أنواع أخرى للتقاعد كالتقاعد المسبق و التقاعد دون شرط السن.ثم ارتفعت سنة 2009 هذه النسبة ارتفاعا طفيفا كنتيجة للبرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) وما أفرزته من إصلاحات في سوق العمل التي نفذتها الدولة الجزائرية لمساعدة الأفراد على العمل، إلا أنه ابتداءا من 2014 تراجعت هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى شخص ويرجع ذلك إلى التطور الكلي للسكان، إضافة إلى أزمة انخفاض سعر البترول التي عرفها الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى تجميد الكثير من المشاريع وكذلك تجميد التوظيف العمومي كسياسة للتقليل من عجز الميزانية العامة للدولة، ونذكر أيضا ارتفاع عدد المتقاعدين بسبب قانون التقاعد الجديد.

5.2.1– فجوة التغطية الاجتماعية: ترجع الفجوة في تغطية العمال في سوق العمل (العمل غير الرسمي) إلى أن جزءا كبيرا من العمال يتهربون من الاشتراكات، وسوف نحاول من خلال الجدول التالي تقدير الإيرادات المحتملة منCNAS نظريا وهي 34,5%من الكتلة الأجرية، وذلك لإيجاد قيمة الربح الذي يعجز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من استرجاعه من الأفراد الغير منتسبين أو الأفراد الذين لا تخضع أجورهم للاقتطاع.

الجدول رقم (2): قيمة الاشتراكات التي يعجز الصندوق CNAS عن تحصيلها

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات CNAS	الكتلة الأجرية	إيرادات الاشتراكات	ما ينقص في الربح	النسبة %
2004	137	1 364	471	333	41%
2005	170	1 364	471	301	56%
2006	162	1 500	518	355	46%
2007	177	1 722	594	417	42%
2008	217	2 124	733	515	42%
2009	237	2 356	813	575	41%
2010	291	2 908	1 003	712	41%
2011	374	3 866	1 334	960	39%
2012	477	4 291	1 481	1 003	48%
2013	430	4 391	1 515	1 085	40%
2014	460	4 660	1 608	1 148	40%
2015	475	4 978	1 717	1 242	38%
2016	482	5 275	1 820	1 338	36%
2017	492	5 368	1 852	1 360	36%
2018	492	5 368	1 852	1 360	36%

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات www.ONS.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور حجم الكتلة الأجرية تدريجيا مع مرور السنوات، يوافقه ارتفاع هامش الربح الذي لم يحصله الصندوق الوطني للعمال الأجراء حيث بلغ نسبة الإيرادات الغير المحصلة سنة 2005 إلى 56%، مفاده أن تقريبا نصف العمال من سوق العمل غير منتسبين للضمان الاجتماعي إما بسبب جشع أصحاب العمل أو بسبب افتقارهم للوعي الاجتماعي وتفضيلهم الأجر المرتفع على الانتساب للضمان الاجتماعي، يتوضح لنا ذلك من خلال المنحنى التالي.

الشكل 4: قيمة الاشتراكات التي يعجز CNAS عن تحصيلها.

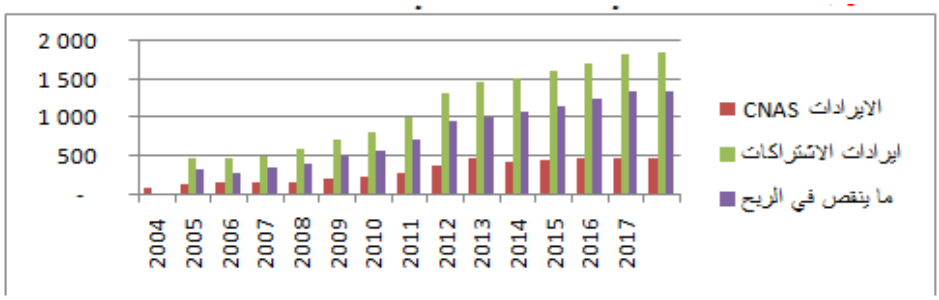

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الجدول رقم(2).

أما العمال ذوي الدخل المستقل أو الذين يعملون لحسابهم الخاص فهم الفئة الأكثر ضررا من عدم الانتساب للضمان الاجتماعي (MEROUANI & autres, 2014, P127)، ويمثل الجدول التالي الإيرادات المحتملة للصندوق الوطني للعمال غير الأجراء CASNOS مقارنة مع الإيرادات الحقيقية التي تم جمعها من قبل نفس الصندوق.

الجدول رقم (3): قيمة الاشتراكات التي يعجز الصندوق **CASNOS** عن تحصيلها الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات CASNOS	دخل المستقلين	إيرادات الاشتراكات	ما ينقص في الربح	النسبة %
2004	10	1 527	229	219	5%
2005	11	1 676	251	241	4%
2006	12	1 871	281	269	4%
2007	15	2 124	319	304	5%
2008	17	2 374	356	339	5%
2009	19	2 792	419	400	5%
2010	24	3 142	471	448	5%
2011	25	3 488	523	498	5%
2012	31	4 007	601	570	5%
2013	35	4 581	687	652	5%
2014	39	4 955	743	705	5%
2015	44	5 301	795	751	6%
2016	72	5 661	849	777	9%

8%	803	867	5 778	64	**2017**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات www.ONS.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء لا يغطي إلا نسبة قليلة تتراوح بين 5% إلى 8%، ففي الواقع العمال المستقلون لا يسارعون كثيرا نحو الصندوق للحصول على تغطية اجتماعية، ويرجع ذلك لكون أن هذه الفئة يرون أن المزايا الاجتماعية لا تمثل إلا مبلغا تافها بالمقارنة مع ثروتهم الأولية الأمر الذي لا يشجعهم على الانضمام أو الانتساب. (MEROUANI & autres, 2014, P128)

6.2.1–القيود على الاستثمار الأمثل لأموال التقاعد: تتزايد نفقات الضمان الاجتماعي مع مرور السنوات مما يشكل عبئا على منظمات الضمان الاجتماعي والدولة، وهذا ما ينذر بمخاطر كبيرة مستقبلا، وباعتبار الضمان الاجتماعي ركن مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعي، استلزم على منظومة الضمان الاجتماعي والخروج من الفهم التقليدي، وهو الاعتماد على اقتطاعات المؤمنين والانتقال إلى الفهم الحديث، وهو الاستثمار في أموال التقاعد والضمان الاجتماعي للمحافظة على التوازن المالي والاحتياط من أي أزمة اقتصادية.

إن الهدف من استثمار أموال صندوق التقاعد في مشاريع هو تحقيق عائد مجز من خلال توظيف أموال الصندوق في أصول حقيقية وأدوات استثمارية مختلفة داخل وخارج الدولة، والتركيز على الاستثمارات طويلة الأجل، التي تتناسب مع التزامها عبر الزمن بتغطية المنافع التقاعدية للمشتركين.

ومما لوحظ في هذا الإطار فإن القانون الجزائري قد أقر بإمكانية التوظيف المالي للمبالغ المحصلة في الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (FNRR) والذي أنشئ سنة 2006، إلا أن التوظيف المالي لهذه الأموال يكون حصريا فقط على سندات الدولة. فالقانون لا يسمح بتنويع استثمار أموال التقاعد كاستثمارها في مشاريع إنتاجية أو في البورصة، ويرجع سبب هذا الضعف إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر دولة ريعة بنسبة 98% وكذا صعوبة المخاطرة بأموال التقاعد في البورصة، علما أن الجزائر تتوفر على بورصة شكلية وليست فعلية، وهذا ما يتنافى مع مبدأ الأمان وخاصة لصناديق الضمان الاجتماعي (التقاعد خاصة)، الذي لا يحقق فوائض في الإيرادات دائما وإنما على فترات، وهذا ما يعيق استثمار المبالغ المحصلة من الاشتراكات والاقتطاعات وكل أنواع التمويل لهذه الصناديق.

3.1– مقترحات لتطوير نظام التقاعد في الجزائر: بعد أن تم تقييم نظام التقاعد في الجزائر، وتشخيص جوانبه التمويلية، يمكن طرح بعض المقترحات لتطوير النظام وتضمن له تنويع مصادره واستدامتها.

1.3.1– توظيف واستثمار احتياطات أموال التقاعد: بما أن المشرع الجزائري أنشئ الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد، والذي يخصص له نسبة 3% من عائدات الجباية البترولية، وارتفاع احتياطات الصندوق إلى 81,4 مليار دج سنة 2019. فمن الضروري الاتجاه إلى استثمار تلك الأموال لإتاحة الموارد للصندوق الوطني للتقاعد، وتنويع مجال الاستثمار بهدف تحقيق عائد أكبر مع ضمان ومراعاة عاملي الضمان والسيولة، وكذلك التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختارة وقدرتها على تحقيق عائد مجز وقابل للاستمرار مستقبلا.

2.3.1– وضع آلية تلقائية للمحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات: أن الزيادات السنوية للمعاشات التي تقررها الحكومة كل سنة لا تحافظ بالضرورة على القيمة الحقيقية للمعاشات، ولإتاحة الفرصة للمتقاعدين في الاستفادة بما يحققه الاقتصاد الوطني من زيادة في الإنتاجية من ناحية أخرى، ولمواءمة المعاشات مع الوسط الحسابي للتغيرات في الأسعار والأجور الحقيقية،

3.3.1– إدماج القطاع غير الرسمي في الدائرة الرسمية: التقليل من حدة الاقتصاد الغير الرسمي وإدماجه في الدائرة الرسمي من خلال وضع دعم المجموعات التي تنتمي إلى هذا الاقتصاد والمشاركة مع المجتمع بأكمله من أجل تحقيق المساواة والتماسك الاجتماعي. **4.3.1– استحداث ضريبة جديدة:** وتسمى بالضريبة لإنقاذ صناديق التقاعد مثلما هو الحال مع "ضريبة المساهمة الاجتماعية المعمقة" في فرنسا (La contribution sociale généralisée CSG)، ولكن في حالة الجزائر تطبق فقط على أصحاب المهن ذات المستوى العالي والإطارات السامية للدولة، أو عن طريق الخفض من الضريبة على أرباح الشركات المقدرة بـ 24 % وتوجيه 4% منها إلى صندوق التقاعد.

2 – النتائج ومناقشتها :

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على نظام التقاعد في الجزائر محاولين بذلك تقييم تلك الإصلاحات من خلال تقييم الوضع المالي للصندوق الوطني للتقاعد، وما اتخذته الدولة الجزائرية من تدابير للحد من العجز في الصندوق الوطني للتقاعد في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وقد خرجنا بالنتائج التالية:

- لقد أعطت السلطات الجزائرية أهمية كبيرة لنظام التقاعد وحاولت تنظيمه وتطويره وأيضا تكييفه حسب المتغيرات الاجتماعية والسياسية
- يساهم توسع القطاع غير الرسمي في الجزائر بانخفاض معدل التغطية لنظام التقاعد.
- قطاع التقاعد في الجزائر تهيمن عليه الحكومة، وهو مرتبط ارتباطا شديدا بمختلف أشكال الدعم التي تصدر عن الخزينة العمومية، وهامش الاستقلالية الفعلية محدود جدا.
- تراجع العمل المهيكل والمقنن بالموازاة مع تزايد أشكال عديدة من العمل الغير الرسمي، الذي ينعكس سلبا على تمويل نظام التقاعد.

3– التوصيات:

وبناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن أن نعطي التوصيات التالية:

- الإسراع في اتخاذ التدابير الإصلاحية الضرورية بما يساهم في الحد من تواصل اختلالات التوازنات المالية للصندوق.
- تبني تعديلات جوهرية بالنسبة للأنظمة التي تسجل عجزا، كإدخال نظام الرسملة، صناديق الاحتياط بشكل تدريجي.
- تمتع صناديق التقاعد بالاستقلالية في اتخاذ القرارات، وبوجود مجالس إدارة متخصصة، والتي يجب أن تضم المتعاملين الاقتصاديين.
- التقليل من حدة الاقتصاد الغير الرسمي وإدماجه في الدائرة الرسمي من خلال وضع دعم المجموعات التي تنتمي إلى هذا الاقتصاد والمشاركة مع المجتمع بأكمله من أجل تحقيق المساواة والتماسك الاجتماعي.

- قياس فعالية وكفاءات هيئات تسيير نظام الضمان الاجتماعي من خلال وضع أهداف ومهام وخطة لنفقات كل فرع على حدى.

6- الإحالات و قائمة المراجع :

1- القانون 83-12. (1983). المتعلق بالتقاعد. المؤرخ في 3 يوليو 1983 . العدد 28، المادة 01.

2- القانون 90-63 .(1990) .قانون المالية لسنة 1991.

3- القانون 99-03 .(22 03 ,1999) .المتعلق بالتقاعد .المؤرخ في 22مارس 1999المعدل والمتمم للقانون 12-83المؤرخ في 2يوليو 1983.العدد ,20المادة 25مكرر.

4- MEROUANI, W., & autres, e. (2014). le système algérien de protection sociale: entre Bismarckien et Beveridgien,. *les cahier de cread* , pp. 109-147.

5- TALFI, M. (2007). *Organisation des systèmes de retraite et modélisation des fonds de pension (Thèse de doctorat)* . Lion 1: Université Claude Bernard.

6- إلياس بن عبد الرحمان. (2005). إشكالية نظام التقاعد في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

7- مليكة محديد. (2017) ، الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. النشر الجامعي الجديد. الجزائر.

7- قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

-Law 83-12. (1983). Related to retirement. Dated July 3, 1983. Issue 28. Article 01.

-Law 90-63. (1990). Finance Act 1991.

-Law 99-03. (1999). Concerning retirement of March 22,1999. Amending and supplementing law n°83-12 of July, 1983. N° 20. Art 25 bis.

- Merouani, w and others. (2014). Tha Algerian social protection system: between Bismarkien and Beveridgien. The cread note books.

-TALFI, M. (2007). Organisation of pension systems modeling of pension funds (Doctoral thesis). Lion1. Claude Bernard University.

- Ilyas bin Abdul Rahman. (2005). The problem of the retirement system in Algeria: a case study of the national fund (Master thesis). Faculty of economic sciences, Algeria. University of Algiers 3.

- Malika Mehdid. (2017). The new mechanism of retirement in light of the current economic transformations Algeria. New University Publishing.